

نجاته رشدي: تغيير المناخ في لبنان تهديداً مضاعفاً يتعيّن إدراج مخاطر الكوارث في الإصلاحات

تتعد في غلاسكو- اسكتلندا، في تشرين الثاني المقبل الدورة الـ26 للاطراف المشاركين في اتفاقية الامم المتحدة الاطارية في شأن التغيير المناخي. لكن ما التهديد الحقيقي الذي يشكله هذا التغيير على لبنان؟

انطلاقاً من اهمية هذه القضية العالمية، اصدر لبنان القانون رقم 115 تاريخ 2019/3/29 الذي ينص على الموافقة على ابرام اتفاق باريس الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية في شأن تغيير المناخ. للتذكير، فان اتفاق باريس هو اول اتفاق عالمي جامع للدول في شأن المناخ، وقد جاء عقب المفاوضات التي انعقدت في اثناء مؤتمر الامم المتحدة الـ21 للتغيير المناخي في باريس في العام 2015. يضيف التغيير المناخي عامل ضغط جديداً على الازمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان، بالإضافة الى مواجهته لجائحة كوفيد - 19 وتداعيات انفجار مرفأ بيروت والمشاكل البيئية المتعددة التي يعيشها.

يكتسب هذا الملف اهتماماً خاصاً لدى الدبلوماسيين الامميين العاملين في لبنان، وفي مقدمهم نائبة المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الانسانية نجاته رشدي، التي كتبت تقريراً فندت فيه مخاطر التغيير المناخي على لبنان. تعتبر رشدي ان "تغيير المناخ الذي يشكل تهديداً مضاعفاً من شأنه ان يزيد حدة المشاكل الراهنة، مما يتطلب من الحكومة والشعب اللبناني اتخاذ اجراءات حازمة، سواء على المدى القصير او في المستقبل". في رأي رشدي ان "التغيير المناخي سيضيف الى التحديات العديدة التي يواجهها لبنان بعضاً من التعقيدات

وانعدام اليقين. لكن، ما هو مؤكد هو الحاجة الى العمل والمشاركة الكاملة على جميع مستويات المجتمع اليوم وفي المستقبل". اقتصادياً، تقول رشدي ان لبنان "يعاني منذ سنوات من الازمات المالية التي اغرقت اكثر من نصف سكانه في براثن الفقر، وبت العديد منهم يعانون من الفقر المدقع، في حين تسببت هذه الازمات بفقدان اخرين لمنازلهم ومحو مدخرات الكثيرين من بينهم. وقد قدرت وزارة البيئة ان تغيير المناخ سيسبب انخفاضاً بنسبة 14 في المئة في الناتج المحلي الاجمالي للبنان في حلول العام 2040، لينخفض بعدها الى 32 في المئة في حلول العام 2080". على الصعيد المعيشي "من المتوقع ان يؤدي تغيير المناخ الى ارتفاع في درجات الحرارة والى شح موارد المياه، ما سيؤثر سلباً على الانتاج الزراعي وعلى سبل عيش العديد من المجتمعات، وسيؤدي هذا الارتفاع في الحرارة ايضا الى زيادة الطلب على الطاقة، ما سيشكل ضغطاً على الشركات والخدمات التي تكافح من اجل تلبية احتياجاتها من الطاقة". اما على الصعيد الصحي، "فان جائحة كوفيد - 19 وانفجار المرفأ الذي هز العاصمة بيروت في آب 2020، كشفتاً بشكل صارخ هشاشة النظام الصحي في لبنان. كما سيؤدي تغيير المناخ الى ارتفاع في معدلات الإصابة بالامراض المعدية، وستؤثر درجات الحرارة المرتفعة الى زيادة الامراض والوفيات،

لكن على الرغم من كل هذه التحديات، ترى رشدي في الدراسة التي اعدتها بأن "الحكومة اللبنانية قامت بخطوات ملحوظة في استجابتها لتغيير المناخ، وقدمت في العام 2021 مساهمتها الوطنية المحددة لتقليل الانبعاثات (NDC)، وهو ما يشكل عنصراً رئيسياً للالتزام الدولي عالمياً اتفاق باريس للمناخ. يمكن ان يساهم العمل المناخي المخطط له ضمن



نائبة المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الانسانية نجاته رشدي.

بطريقة ملحوظة. الهم من ذلك، وفي ظل ازمة الوقود الراهنة التي تمر فيها البلاد، لا بد من ان يشكل الاستثمار في نظام نقل عام آمن وموثوق به، مبادرة اجتماعية وبيئية تحويلية". تدعو الامم المتحدة في دراساتها كلها الى تعزيز القدرة على الصمود والتكيف، من هنا يعد ضمان دعم المجتمعات الزراعية بالمعرفة والتكنولوجيا والتمويل بغية مواصلة توفير خيارات غذائية مستدامة، اولوية اخرى لتجنب اي ازمات اضافية. في هذا السياق، يمكن لريادة الاعمال - التي لطالما شكلت الدعامة الاساسية للمجتمع اللبناني - ان تلعب دوراً جوهرياً من خلال الابتكار التكنولوجي المستدام والمقاوم للمناخ.

تقول رشدي: "يمثل القطاع الخاص عنصراً مهماً في ايجاد الحلول للعالم الحالي، وهذا الامر ينطبق على تغيير المناخ. بناء عليه، وبغية دعم رواد الاعمال، لا بد من اتاحة الفرص الكفيلة لتطوير الافكار، وذلك من خلال حاضنات ومسرعات الاعمال والتدريب والتوجيه في الاعمال المرتبطة بالاستدامة، وتقديم حوافز مالية وضريبية وغيرها من اشكال الدعم".

تدعو الامم المتحدة الى وجوب التركيز على زيادة الوعي، سواء تم ذلك من خلال حملات تعنى بتوعية المواطنين في شأن تغيير المناخ واثاره: "بما في ذلك الدورات والبرامج البحثية في نظام التعليم العالي، او من خلال انشاء انظمة الانذار المبكر او تعزيز تلك الموجودة في الاصل والتي تنبه السكان والمستجيبين من التهديدات الناتجة من الطقس المتطرف. لذلك، لا بد من تطوير المعلومات والمعرفة ومشاركتها مع جميع شرائح المجتمع"، وذلك بحسب الدراسة المذكورة.

” سيؤدي التغيير المناخي الى انخفاض 14% من الناتج المحلي في حلول 2040 “

اطار المساهمات المحددة وطنياً حتى العام 2030، بشكل ملحوظ، في تعافي لبنان المستدام من كوفيد - 19، وفي معالجة التحديات الهيكلية التي تواجهه على صعيد الطاقة والنفايات والمياه، بالإضافة الى توفير فرص العمل وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. هذا، ويقوم لبنان بتشريع خطة التكيف الوطنية التي توفر منصة لادماج سبل التكيف مع المناخ عبر هياكل وعمليات الحوكمة الكفيلة بتعزيز صمود المجتمعات اللبنانية".

بهدف معالجة مجموعة الازمات التي يمر فيها لبنان، "يتعين على الحكومة اعطاء الاولوية للتخطيط المناخي وادارة مخاطر الكوارث وادراجها في جميع الاصلاحات المستقبلية. هذا الامر من شأنه تسريع مسار لبنان نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حماية الاقتصاد وسبل العيش والنظم البيئية" بحسب رشدي.

لا ينبغي عمل الحكومات الادوار التي يمكن ان يضطلع فيها المواطنون اللبنانيون، بحيث تقول رشدي انه "يجب ان تكون الخيارات والحوافز موجودة حتى يتبع هؤلاء سلوكيات جديدة اكثر استدامة".

على سبيل المثال، فان "خفض استهلاك الطاقة - الذي يتم من خلال اللجوء الى خيارات سهلة وذات تكلفة منخفضة مثل استخدام الاجهزة التي توفر الطاقة واعتماد المشي وركوب الدراجات واستخدام السيارات - يمكنه ان يساهم في تقليل الانبعاثات